

## استمرار تجاهل تنفيذ قرارات المحاكم بالضفة



السلطات التنفيذية لا تنفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية) الجزيرة-  
أرشيف)

## عوض الرجوب-رام الله

عبّر ناشطون فلسطينيون وأوساط حقوقية عن قلقهم لاستمرار الأجهزة التنفيذية، وخاصة في الضفة الغربية، في تجاهل قرارات المحاكم أو المماطلة في تنفيذها، وخصوصا تلك القرارات الصادرة عن محكمة العدل العليا.

وحسب الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان فإن ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم ما زالت متواصلة، وإن شهدت تراجعا خلال الفترة الأخيرة، مشددة على أن قرارات المحاكم واجبة التنفيذ و"الامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس، والعزل من الوظيفة".

وأجرت الهيئة مؤخرا سلسلة تحركات لدى رئاسة الوزراء والنائب العام لوضع حد لهذه الظاهرة، وتلقت وعدا بتنفيذ قرارات المحاكم، لكنها تؤكد عدم تحقق الوعود التي تلقتها، واستمرار المماطلة وعدم التنفيذ.

## ومماطلة

## التفاف

ففي تقريرها لحالة حقوق الإنسان خلال شهر شباط الماضي، لاحظت الهيئة المستقلة استمرار "ظاهرة" عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها، وتركز ذلك في الضفة الغربية.

ووثقت الهيئة عددا من الشكاوى بشأن صدور قرارات من المحاكم الفلسطينية والمحكمة العليا لم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذها، مستشهدة بشكاوى الشاب مصعب نضال زغير، المعتقل بمركز

تحقيق الأمن الوقائي بمدينة الخليل، والذي صدر قرار في فبراير/شباط الماضي بالإفراج عنه دون أن ينفذ، إضافة إلى عشرين حالة مماثلة في شهور سابقة.



والد المعتقل مصعب زغير يبرز  
قراري الإفراج عن ابنه  
(الجزيرة)

وعن القرارات ذات الشأن الإداري وثق التقرير ثمانية قرارات، أكد أن السلطة التنفيذية لم تقم بتنفيذها من بينها قرارات تتعلق بجمعيات أهلية، وأخرى تقضي بدفع مستحقات مالية لمواطنين كانوا يعملان في الارتباط العسكري والأمن الوطني.

بدوره قال نضال زغير، والد المعتقل مصعب (19 عاما)، إن ابنه حاصل على قرارين بالإفراج عنه من محكمة بداية الخليل، الأول في الثالث والعشرين من فبراير/شباط الماضي والثاني في التاسع والعشرين منه، لكن جهاز الأمن الوقائي لم ينفذهما.

وأضاف زغير أن جهاز الأمن الوقائي يبرر عدم الإفراج عن ابنه بالحفاظ على حياته لأن الاحتلال يريده، مضيفا أنه تعهد بالتوقيع على أية وثيقة تفيد بمسؤوليته الخاصة عن الإفراج عن ابنه المعتقل منذ أربعة شهور بتهمة الانتماء لحركة حماس، لكن دون جدوى.

## فقط

## وعود

من جهته أكد عضو مجلس مفوضي الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ممدوح العكر، أنه رغم تعهد مجلس الوزراء قبل نحو عامين بإنهاء ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم بعد تدخلات عديدة من الهيئة لدى الرئيس ورئيس الوزراء، فإن الهيئة ما زالت ترصد استمرار عدم الالتزام بقرارات للمحاكم.

وأوضح العكر في حديثه للجزيرة نت أنه تم بحث الموضوع مع قادة الأجهزة الأمنية الذين أوضحوا أنهم لا يتحملون مسؤولية الإفراج عن معتقلين ثم تقوم إسرائيل باعتقالهم كما حدث في السابق، مضيفا أنه طلب حصر هؤلاء وبحث قضيتهم مع ذويهم وتنظيماتهم ومعاملتهم معاملة خاصة وليس كمعتقلين.

ويضيف الحقوقي الفلسطيني أنه في الأول من مارس/آذار تم لقاء النائب العام الفلسطيني والطلب منه حصر الحالات التي لم يتم تنفيذ قرارات المحكمة بشأنها، كما عقد لقاء مع رئيس الوزراء [سلام فياض](#) وبحث هذه القضية معه دون نتيجة رغم وعده بإنهاء هذه الظاهرة.

واتصلت الجزيرة نت بجهات رسمية للحصول على رد بشأن اتهامات الهيئة وشكاوى عدم تنفيذ قرارات المحاكم، لكنها لم تتمكن من الحصول على رد، أو تفسير لاستمرار هذه الظاهرة.

المصدر: الجزيرة

    [شارك](#) [Tweet](#)

تعليقات القراء

التعليقات المنشورة لا تعبر عن رأي الجزيرة وإنما تعبر عن رأي أصحابها

م الله - مؤيد بني عوده

لطو رام الله تحترم نفسها فلنفرج عن مؤيد بني عوده من طمون - ذلك ورا وبهتاننا ، والمتهم زورا ، والذي اجبرته اجهزة التعذيب على بالعماله ، ثم برأته محكمة العدل العليا. عيب والله عيب .... الامور تل عين الشمس

لفحم - ام الفحم

مثل عين الشمس , ليس هنالك حاجه للتوضيح السلطه الفلسطينيه باتت معروفه بعمالتها واخلاصها لاسرائيل اكثر من اسرائيل ومحاربتها ثر من اعداء الاسلام

أفرجو عن مؤيد بني عوده

عن مؤيد بني عوده